

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧١٤٩

الخميس، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لو كاس (لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشوف
	الأرجنتين السيد أويارثابال
	الأردن السيد الحمود
	أستراليا السيد كوينلان
	تشاد السيد شريف
	جمهورية كوريا السيدة بايك جي - آه
	رواندا السيد ندوهونغريهي
	شيلي السيد إراثورث
	الصين السيد وانغ من
	فرنسا السيد لاميك
	ليتوانيا السيدة كازاراغيينه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام
	نيجيريا السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2014/190)

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2014/191)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1427872 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2014/190) بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وآخر التطورات في العراق. والتقرير الثاني مقدم عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2014/191).

شدت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7068)، على أنه لا يمكن النظر في مستقبل العراق بمعزل عن التحديات الأوسع نطاقا التي تواجه المنطقة. لا تزال الانقسامات تعصف بالساحة السياسية العراقية، وقد أضاف الصراع الجاري في سوريا بعدا إقليميا للتوترات الطائفية و يتيح للشبكات الإرهابية الفرصة لإقامة صلات عبر الحدود وتوسيع قاعدة دعمها. ومما يزيد الحالة تعقيدا المسائل الدستورية غير المحسومة التي تبرز باستمرار التوترات القائمة بين الطوائف العراقية. يشكل كل ذلك مزيجا هشاً ومتفجرا.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، على الزعماء السياسيين والمدنيين والدينيين في العراق مسؤولية وواجب تعزيز الوحدة الوطنية من أجل إشراك جميع أصحاب المصلحة العراقيين في بناء مستقبل ديمقراطي من أجل بلدهم.

والمشاركون في هذا المسعى لن يتعين عليهم أن يجابهوا التهديدات التي يشكلها العنف المتزايد نتيجة الأنشطة الإرهابية فحسب، بل سيتعين عليهم أيضا أن يسلموا بضرورة التوصل إلى حلول توفيقية بشأن المسائل الملحة ذات الصلة بالميزانية الوطنية وتقاسم الإيرادات.

والحاجة إلى الوحدة هي أوضح ما تكون حاليا في محافظة الأنبار التي ينبع منها أخطر تهديد لأمن البلد. وقد بدأ هذا التهديد يؤثر على الأجزاء الأخرى من البلد. والأوضاع الأمنية في البلد متوترة بفعل الجماعات الإرهابية جيدة التسليح وحسنة التدريب والتي يمكنها الوصول إلى موارد مالية كبيرة. وهدفها واضح: الحصول على موطن قدم دائم لها بعيدا عن سيطرة السلطات وتوطيد قاعدة من أجل توسيع عملياتها.

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2014/190)

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2014/191)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أستعري انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/190، التي تتضمن التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠١٠ (٢٠١٣). كما أود أن أستعري انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/191، التي تتضمن التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣).

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم إلى المجلس اليوم تقرير الأمين العام. التقرير الأول مقدم

جميع الاجتماعات، أكدت على أنه بينما ستدعم الأمم المتحدة العراق في مجال مكافحة الإرهاب، فإنه لا يمكن حل التحديات التي تواجه شعب العراق دون الحوار وتقديم تنازلات.

وبينما يستلزم الأمر أن تكون هناك استجابة أمنية للتصدي لخطر الجماعات المسلحة والإرهابيين، فإن ثمة حاجة إلى مجموعة من الاستراتيجيات للنجاح في معالجة الظروف المواتية لأنشطة الإرهابيين. وستصبح حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والمساواة أمام القانون وإدماج الفئات التي تشعر بأنها مهمشة عنصرا محوريا لأي حل سياسي في المستقبل. ومما عزز تلك الرسائل الزيارة الحسنة التوقيت التي قام بها الأمين العام في كانون الثاني/يناير، والتي شدد خلالها على الحاجة إلى الوحدة وإلى اتباع نهج كلي حيال مشكلة العنف في العراق.

وعلاوة على ذلك، تحاول حكومة العراق حل الأزمة على أساس خطة مؤلفة من ١٤ نقطة لاستعادة الاستقرار والأمن في الأنبار. وكانت الخطة بمثابة إشارة البدء لعملية تهدف إلى بناء الثقة بين الجهات الفاعلة على المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية وإقامة تعاون استراتيجي على أرض الواقع. وهي تنص على وقف الأعمال العدائية وفقا لإطار زمني محدد وعلى فترة للعفو عن المتمردين الذين لا صلة لهم بالجماعات الإرهابية. ويتمثل ملمح رئيسي آخر في تعزيز موارد شرطة المحافظات عن طريق تجنيد نحو ١٠ ٠٠٠ من أبناء العشائر المحلية. وقررت الحكومة أيضا تخصيص تمويل جديد من أجل تعويض الأسر والمجتمعات المحلية التي كانت الأشد تضررا جراء القتال ولدعم المشاريع الإنمائية في الأنبار.

وبعد مرور أقل من شهر على اعتماد الخطة، جرى بالفعل تجنيد ٥ ٠٠٠ من أبناء العشائر من الأنبار إضافة إلى ٧ ٠٠٠ من سكان الأنبار، في حين حصلت ١ ٩٤٠ أسرة مشردة

وهي تستغل الانقسامات ونقاط الضعف في المجتمع العراقي وتريد أن تجعل البلد عصيا على الحكم في نهاية المطاف.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، عادت عاصمة محافظة الأنبار، مدينة الرمادي، إلى سيطرة الحكومة. وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك جيوب قتال معزولة، فإن السلطات المحلية وقوات الأمن تواجه مهمة صعبة تتمثل في تطهير المباني وتأمين الطرق التي كان الإرهابيون قد فسخوها بمتفجرات متطورة. وأدت تلك الفخاخ إلى بقاء كبير في عملية عودة الأسر التي ترغب في العودة إلى ممتلكاتها.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في مدينة الفلوجة التي لا تزال تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات المسلحة. وقوات الأمن العراقية تحاصر المدينة. ووردت تقارير عن قصف متفرق للأحياء السكنية وعن سقوط خسائر بشرية في صفوف المدنيين. وفي الواقع، فإن القصف قد أصاب المستشفى العام مرة واحدة على الأقل. وفر عدد كبير من الأشخاص. ومع ذلك، لا تزال أعداد كبيرة من السكان محاصرين داخل المدينة ولا يجدون ملاذا. والمواد الغذائية والخدمات الأساسية، إن وجدت، لا تتوفر لهم على نطاق محدود.

ومنذ بداية الأزمة، دعوت حكومة العراق إلى ممارسة ضبط النفس في اتخاذ إجراء عسكري أو شبه عسكري وإلى أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة حماية أرواح المدنيين وممتلكاتهم. وأرحب بتأكيد رئيس وزراء العراق على أن قوات الأمن العراقية لن تدخل المدينة وعلى أن الحكومة تبحث عن حل سياسي، يسمح بعودة السلطات الشرعية إلى الفلوجة. والأمم المتحدة تتابع عن كثب أيضا جميع محاولات الوساطة الرامية إلى إيجاد حل سلمي.

ومنذ بداية الأزمة، شاركت أيضا في اجتماعات مكثفة مع زعماء يمثلون مختلف التيارات السياسية في العراق. وفي

١٠٣,٧ ملايين دولار، والتي طرحناها وأطلقناها في وقت سابق من آذار/مارس. وفي ضوء الاحتياجات الإنسانية الملحة وقدرة الأمم المتحدة وشركائها ونزاهة المساعدة المقدمة من خلال الأمم المتحدة، فإنني أدعو حكومة العراق والمجتمع الدولي إلى المسارعة بدعم خطة الاستجابة الاستراتيجية.

فأزمة الأنبار تشكل أخطر التحديات التي تواجه الجهود التي تبذلها حكومة العراق بهدف المحافظة على الاستقرار والأمن اللازمين لبناء دولة ديمقراطية. ومنذ بداية الأزمة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، شهد مجلس النواب، على سبيل المثال، مقاطعة من جانب ثلاث من أكبر الكتل فيه. وأدى ذلك إلى عجز المجلس عن تأمين النصاب القانوني اللازم في معظم جلساته. وقد أدى أيضا إلى تعطيل العملية التشريعية بالكامل خلال هذه الفترة الحرجة.

وبرزت الموافقة على قانون الميزانية الاتحادية بوصفها تحديا كبيرا. وقد تأثرت بالمفاوضات التي لم تصل إلى حل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن حقوق تصدير النفط وتقاسم الإيرادات المتأتية من منتجات النفط. وتصاعد الموقف عندما تم وقف تحويل الميزانية إلى حكومة إقليم كردستان في شباط/فبراير.

ولحل التراع بشأن الميزانية، عملت الحكومتان الاتحادية والإقليمية معا من خلال تبادل الزيارات الرسمية والتقنية، حيث أن أي تأخيرات أخرى في قانون الميزانية يمكن أن تفرض في القريب العاجل قيودا شديدة على إنفاق الحكومة الاتحادية، بما في ذلك في مجالات تقديم الخدمات. وأنا أقوم بمساع حميدة لتيسير الحوار بغية التوصل إلى اتفاق قوي وشفاف بشأن التوزيع العادل لمخصصات الميزانية المتأتية جزئيا من صادرات النفط والغاز.

وأود أن أرحب بالمشاركة الحيوية والبناءة من قبل الولايات المتحدة في تيسير اعتماد ترتيب مؤقت من شأنه أن

على تمويل. غير أن وقف الأعمال العدائية لم يدم طويلا، مما يؤكد طابع التهديدات التي يواجهها العراق وجيرانها.

والمؤشرات لا تبشر بالخير في ما يتعلق بإيجاد حل للأزمة في وقت مبكر. ولا تزال الأمم المتحدة تتابع عن كثب جميع المحاولات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي. وقد أعرب جميع محاورينا في بغداد وإربيل عن دعمهم للأمم المتحدة بوصفها شريكا محايدا وموثوقا به.

في هذه الحالة غير المستقرة، يتمثل الشاغل الرئيسي للأمم المتحدة في تقديم مساعدة منقذة للأرواح للأشخاص الذين شردتهم القتال. فقد أدى القتال المستمر منذ ثلاثة أشهر إلى تشريد أكثر من ٦٦ ٠٠٠ أسرة، تتألف مما يزيد قليلا على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. ولا يزال الكثيرون محاصرين في مناطق الصراع القائم. وشدة القتال وطابعه يفرضان قيودا كبيرة على إمكانية وصول الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشكل منتظم إلى المتضررين.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة، فإن الأمم المتحدة تقدم المساعدة حيثما أمكنها ذلك، وتمكنت في الآونة الأخيرة من دخول مناطق كان يتعذر الوصول إليها في السابق. وأود أن أنوه بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية والسلطات الإقليمية وقوات الأمن العراقية وشركاؤنا المحليون والموظفون الوطنيون الذين جعلوا ذلك أمرا ممكنا. وللأسف، فإنه نتيجة لسحب إمدادات كبيرة من احتياطياتنا في العراق، فإن مواردنا وموارد شركائنا تتناقص بسرعة.

واسمحوا لي أن أكون واضحا تماما: من دون تأمين تمويل إضافي، ستكون الأمم المتحدة في القريب العاجل غير قادرة على مواصلة تقديم مساعدتها الإنسانية للهاربين من القتال في الأنبار. وأنا أعلم أن عددا من الحكومات قد أعربت عن استعدادها للنظر في المشاركة في التمويل شريطة أن تساهم حكومة العراق في خطة الاستجابة الاستراتيجية التي تتكلف

يسمح بمواصلة المفاوضات بهدف اعتماد ميزانية عام ٢٠١٤ يمكن للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وموظفيها الوصول بموافقة جميع مكونات المجتمع العراقي.

وستواصل البعثة تقديم المشورة التقنية إلى المفوضية.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بإلحاق موظف بالمفوضية، سيعمل على ضمان وصول النخبين إلى مراكز التصويت بأقصى قدر ممكن من الأمان. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أيضا مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لضمان مشاركة السكان المشردين في الأنبار في الانتخابات.

ومع ذلك، ثمة تقارير مقلقة بشأن الحالة الأمنية في بعض أجزاء محافظتي ديالى وبغداد، حيث أنه وفقا لبعض المصادر، قد تكون الجماعات أو الميليشيات المسلحة قد استهدفت السكان المحليين وأرهبتهم. وأدعو حكومة العراق لضمان عودة الأمن إلى هاتين المحافظتين، وإلى التحقيق في هذه المزاعم. ويجب أن تكون جميع الطوائف قادرة على المشاركة بحرية في الانتخابات المقبلة. ونبغي في الواقع، تشجيعها على القيام بذلك. وبالتالي، فنحن واثقون؛ من منظور تقني، بإمكانية تنظيم الانتخابات في الوقت المحدد لها. وتجري المفوضية أيضا عملية تصويت واسعة النطاق خارج البلد، ستشمل ١٩ بلدا، وسوف تسمح للعراقيين المقيمين في الخارج بالتسجيل والتصويت في الانتخابات العامة.

لقد ظهر بعض الجدل خلال الأيام القليلة الماضية، حول قرار الهيئة القضائية الانتخابية استبعاد بعض المرشحين من المشاركة في الانتخابات. وقدم مؤخرا مفوضو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق استقالاتهم، كما زعم، جراء الضغط السياسي الذي يمارس على عملهم. إنني أكرر ذكر دعمي الكامل لاستقلال ونزاهة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. واستقلال المفوضية مضمون بموجب الدستور، وأدعو جميع الكيانات السياسية إلى حماية نزاهتها.

وفي إطار هذا الترتيب المؤقت، أرحب أيضا بقرار حكومة إقليم كردستان البدء في تصدير ١٠٠ ٠٠٠ برميل من النفط يوميا من خلال شبكة الأنابيب العراقية القائمة إلى تركيا دون شروط مسبقة. وللبناء على تلك الخطوة الأولى، يُنتظر أن يجتمع خبراء من حكومة العراق ومن حكومة إقليم كردستان قريبا لتقييم أهداف التصدير شهرا بعد آخر في المستقبل استنادا إلى القدرات التقنية وبما يتماشى مع الدستور العراقي.

واتخذ كل من حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان خطوات يُنتظر أن تسمح بإحراز تقدم بشأن جميع المسائل المتعلقة ذات الصلة بإدارة قطاع المواد الهيدروكربونية وتقاسم الإيرادات، على النحو المطلوب بموجب الدستور. وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لحث جميع الأطراف على العمل بروح من التراضي بهدف سرعة حل جميع المسائل ذات الصلة بالموافقة على قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٤. وبعثة الأمم المتحدة على استعداد للمساعدة في هذه العملية.

خلال ما يزيد قليلا على شهر، من المقرر أن يتوجه العراقيون إلى صناديق الاقتراع في ٣٠ نيسان/أبريل لاختيار ممثليهم على الصعيد الوطني. وهذه ستكون ثالث انتخابات عامة في العراق بموجب دستور عام ٢٠٠٥، ومن المرجح أن تكون أشدها تنافسية حتى الآن. وفي اليوم نفسه، سيختار النخبون في إقليم كردستان أيضا ممثليهم في مجالس المحافظات. ويسرني أن أفيد بأن الأعمال التحضيرية التقنية تسير في الطريق الصحيح، بما في ذلك توزيع ما يقرب من ٧٥ في المائة من بطاقات تسجيل النخبين الإلكترونية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ الترتيبات الأمنية الخاصة بالانتخابات. وتشمل تلك الأعمال التحضيرية مناطق محافظة الأنبار التي

حاليا رجالان محكوم عليهما بالإعدام كانا دون سن ١٨ عاما عندما ارتكبا الجرائم التي أدينا بارتكابها.

وأود الآن معالجة قضية سكان موقع العبور المؤقت في معسكر الحرية. لقد جرى حتى الآن نقل ٣٥٦ ساكنا إلى خارج العراق، مع أكبر عدد تم قبوله في ألبانيا وألمانيا.

إنني أرحب بتعيين المستشار الخاصة للأمين العام المعنية بنقل سكان المخيمات، السيدة جين هول لوت، الذي يشكل خطوة إيجابية للإنخراط مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد بلدان لإعادة التوطين. وأثني على الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة، بما في ذلك القرار الأخير المتعلق بإعادة توطين عدد من هؤلاء السكان في الولايات المتحدة، وكذلك تقديم مليون دولار كتمويل أساسي لمشروع تموله عدة جهات مانحة، إسمه الصندوق الاستئماني كما هو معروف، لدعم إعادة توطينهم ودعمهم في بلدان ثالثة. كما أدعو حكومة العراق لضمان توفير جميع الترتيبات الأمنية والإنسانية لسكان مخيم الحرية وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة.

وعلى صعيد آخر، أود أن أشير إلى أن البعثة لا تزال تواجه بعض التحديات التشغيلية نظرا لعدم وجود اتفاق مركز البعثة بعد ١٠ سنوات على إنشائها. وأريد أن نكرر دعوتنا لحكومة العراق لدعم سرعة الانتهاء من اتفاق مركز البعثة والتوقيع عليه وبدء نفاذه دون المزيد من التأخير.

تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في العراق، فيما يخص تعزيز الحوار السياسي وحقوق الإنسان، وكذلك فيما يخص الانخراط في برنامج التنمية. وأود أن أشكر الفريق القطري للأمم المتحدة وشركاءنا في الحكومة العراقية على وضع اللامسات الأخيرة على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للعراق، خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وبينما سيستمرون في توفير أساس المساعدة الإنمائية، فإنه ينبغي لهم أيضا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي في البلد.

وقد أثبتت المفوضية مستوى عاليا من الحرفية. ولديها القدرة التقنية على تنظيم الانتخابات المقبلة، وليس ثمة من سبب لتأخيرها. وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة والتمثيل الفعالين للمرأة في العملية الانتخابية، وأحثها على مواصلة عملها. وينبغي التعامل مع جميع الشواغل في إطار الدستور والعملية القانونية. ولا ينبغي أن يمنع شعب العراق من التصويت واختيار ممثليه في ٣٠ نيسان/أبريل. وأي تأخير لأسباب سياسية أو غيرها سيسهل سابقة خطيرة في البلد.

إن إجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية يمثل إحدى ركائز الديمقراطية. وأريد أن أعتنم هذه الفرصة لتشجيع الشعب العراقي على التصويت واتخاذ قرار مستنير على أساس البرامج السياسية القوية التي تعزز إقامة مجتمع متناغم ومتماسك، يمثل كل الانتماءات الدينية والعرقية. وأناشد الأحزاب السياسية تركيز برامجها على المستقبل، وليس الماضي. إن الشعب العراقي يستحق فرصة للاختيار الحر للمستقبل الذي يصبو إليه.

بهذه المناسبة، أود أيضا أن أدعو القادة السياسيين لإقليم كردستان إلى العمل معا، وإلى وضع اللامسات الأخيرة على تشكيل حكومة إقليم كردستان، بعد الانتخابات الناجحة التي جرت خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

ولا يزال العراق ينفذ عقوبة الإعدام. وجرى خلال عام ٢٠١٣ إعدام ١٧٧ عراقيا، تبعه إعدام ٥٠ آخرين خلال هذا العام. وأود أن أكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام للعراق للنظر في وقف تنفيذ جميع أحكام الإعدام، وفقا لقرارات الجمعية العامة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وقد حددت هذه الصكوك الدولية المعايير التي تحكم استخدام وتنفيذ عقوبة الإعدام. وتتطلب تلك المعايير أيضا عدم إعدام أي شخص كان سنه دون ١٨ عاما وقت ارتكابه الجريمة. ولدى العراق

و بالتالي، من المناسب اضطلاع نائبي السياسي، السفير جيورجي بوتسين. بمهامه بصفته مشرفاً على تلك الولاية، بناء على الخلفية الموازية للغاية لعلاقات عراقية كويتية قوية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت البعثة بصفة مراقبة للهيئتين الوزاريين العراقيين المعنيتين بالمواطنين والممتلكات الكويتية المفقودة. ونلاحظ صدق وتصميم العراقيين. ومع ذلك، ومع الأسف الشديد أنه رغم صدق العراق والوقت والجهود التي لا يزال يبذلها في الاستثمار في ذلك المسعى الإنساني، لا يمكنني الإفادة عن تحقيق نتائج جديدة فيما يخص قضية المفقودين.

ويساور اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المفقودين وشؤون الأسرى الكويتيين، قلق بالغ لأن كل يوم يمر، يجعل البحث عن أولئك المفقودين أكثر صعوبة. ويصبح الذين لديهم معلومات أكثر بعداً، ويتعذر الوصول إليهم. ورغم عدم إحراز تقدم خلال العقد الماضي، فقد أبان أعضاء اللجنة عن شعور بالهدف والتصميم بشكل مثير للإعجاب. إنني أكن احتراماً كبيراً للجنة وأسر المفقودين. وتنضم اللجنة إلى البعثة فيما يخص طريقة تناولها للمسألة، بمن في ذلك العراقيون المفقودون على أراضيها، كمهمة إنسانية.

إن الخسارة والألم يتجاوزان بوضوح الجنسيات. وتستشعر كل أسرة لديها شخص مفقود، سواء كانت عراقية أو كويتية، حزن وألم الأسرة الأخرى. وأنا أتساءل بشأن مثابة تلك الأسر، التي ليس لديها معرفة أو معلومات عن ذويها، وأنا أدرك أن الأمل الذي لا يتزعزع هو الذي يجعلهم يستمرون في ذلك، رغم عدم العثور على بقايا رفات للمفقودين منذ عام ٢٠٠٤.

وأعتقد أن ثمة عدداً من الطرق التي يمكن من خلالها للبعثة المساعدة فيما يخص تلك المسألة، بما في ذلك من خلال اعتماد نهج محلي جديد للبحث عن المعلومات، والاستمرار في تسليط الضوء على هذه المسألة الإنسانية المهمة للغاية،

إن شعب العراق قد تعب من الحرب والمواجهة. ويريد إعادة بناء بلده، واستخدام ثرواته لما فيه مصلحة الجميع. وهو بحاجة إلى بناء آلاف المدارس لإعداد أطفاله للمستقبل والاستثمار في نظام رعاية صحية حديث. كما أنه بحاجة إلى قضاء مستقل وإدارة عمومية حديثة. وهو بحاجة أيضاً إلى مجتمع مدني نابض بالحياة وقطاع خاص نشط. ويطمح لاجتثاث الفساد والطائفية. ولا يمكن لأحد في العراق معارضة أن تلك هي تحديات طويلة الأجل، يواجهها الجميع في هذا البلد في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العراق. ويرحب الجميع بدور الأمم المتحدة في مجال دعم الفترة الانتقالية الحاسمة في العراق.

يعتبر شعب العراق بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، شريكا نزيهاً ويتوقع من الفريق القطري للأمم المتحدة توفير التجارب والخبرات الدولية لمساعدة انتقاله العسير إلى الديمقراطية. ويتطلع أيضاً إلى مجلس الأمن لمواصلة توجيهها بطريقة موحدة.

وأود الآن أن أتناول بإيجاز، وأن أقدم التقرير الثاني للأمين العام عن مسائل الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، عملاً بالقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣).

لقد قمت بزيارة الكويت للمرة الأولى بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في ١٧ و ١٨ آذار/مارس. وكان لي شرف لقاء صاحب السمو أمير البلاد المفدى، ورئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ومستشار الأمير، وكذلك اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب. وقد أسعدني للغاية رؤية رغبة القيادة الكويتية القوية في استقرار العراق. وأوضح الأمير وآخرون أنهم لا يرغبون إلا في إحلال السلام والاستقرار والازدهار في العراق.

أن أعرب عن شكري الخاص لموظفينا، المحليين والدوليين، بالإضافة إلى الأمانة العامة، على تفانيهم في العمل الذي لولاه لتعذر علينا أداء مهمتنا. وأود أن أسجل في المحضر بالغ شكري لمجلس الأمن على دعمه المستمر.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق

السيد الحكيم (العراق): اسمحوا لي في البداية أن أهنيئ لكسمبرغ على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، ولما بذلته من جهود كبيرة في حسن التنظيم في شهر حافل بالفعاليات، ما يقدم نموذجاً للدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء غير الدائمين في هذا المجلس الموقر. ومن دواعي سروري أن أرحب بالسيد نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته التي أبرزت جهود فريق عمله لتحقيق أهداف ولاية البعثة في مساندة العراق في هذه المرحلة الحساسة.

كما أشار تقرير الأمين العام الأخير الموجه إلى مجلس الأمن، يعاني مواطنونا في محافظة الأنبار منذ شهور من هجمة شرسة يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التابع لتنظيم القاعدة الإرهابي الذي توغل وعاث فساداً في الرمادي والفلوجة، وقطع الطرق وأرهب المواطنين وارتكب المجازر بحق المدنيين. وقامت القوات العراقية المسلحة، بالتعاون والتنسيق مع أبناء العشائر والشرطة المحلية، بالمواجهة والتصدي للإرهابيين وطردتهم، واستعادة السيطرة على معظم المناطق التي تواجد بها الإرهابيون خارج المدن، فيما امتنعت القوات العراقية عن مواجهة عسكرية في مدينة الفلوجة حفاظاً على أرواح المدنيين، وطوقت المدينة لمنع هروب الإرهابيين مستعينة بالسلطات المحلية في مواجهتهم لتقليل الخسائر بين المدنيين والالتزام بالقانون الإنساني الدولي. وأثناء ذلك، قامت الحكومة العراقية، بالمشاركة مع بعثة الأمم المتحدة، بتقديم

والحساسة وتقييم الكيفية التي يمكنها المساعدة بشكل أفضل، على البحث عن معلومات مفيدة، من دائرة أوسع من المصادر المحتملة.

وغني عن القول إنه يسرني أيضاً العثور على ١٠٠ ٠٠٠ كتاب ورسالة جامعية أكاديمية وغيرها من الأشياء، التي تعود ملكيتها للكويت، وجمعها خلال الأشهر الأخيرة. واقترحت البعثة انعقاد لجنتي الممتلكات المفقودة، في المستقبل القريب، وأن يستغل العراق هذه المناسبة لإعادة الممتلكات الكويتية. وأعتقد أنه يتعين عقد تلك الاجتماعات بين لجنتي الممتلكات المفقودة، بشكل أكثر انتظاماً، ليس من أجل بناء تفاهم وتعاطف بين الجانبين فقط، ولكن أيضاً من أجل ابتكار وسائل عملية لتحقيق انفراجة فيما يتعلق بالمحفوظات الوطنية.

بالنسبة لمسألة المحفوظات الوطنية، أود أن أعرب عن خيبة أمني لعدم العثور على أية معلومات حتى الآن. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع الحكومة العراقية لتقييم الترتيبات القائمة فيما يتعلق بحفظ الوثائق.

وبينما يستكمل العراق دفع تعويضات الكويت في عام ٢٠١٥، أود أن أرحب بهذه الفرصة لأعلن عن إحراز تقدم فيما يتعلق بالمفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. وأنا على اقتناع بأن تلك رغبة العراق مثلما هي رغبة الكويت. وبالنسبة عن البعثة أود أنؤكد للمجلس أننا سنبدل قصارى جهدنا لتحقيق هذا الهدف. وأنا مقتنع أكثر مني في أي وقت مضى بأن القضية الإنسانية المتعلقة بالمفقودين الكويتيين، وكذلك الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، ينبغي أن نفرغ منها بدون أي إبطاء حتى يتسنى للدولتين طي هذه الصفحة.

بدعم من الدول الأعضاء، ستواصل البعثة تقديم الدعم للشعب العراقي وللحكومة العراقية في تنفيذ ولايتها. وأتوجه بالشكر للحكومة والشعب العراقيين على تعاونهما. وأود

الرئاسي الأخير. كما نتقدم بالشكر إلى مندوبة الاتحاد الأوروبي لدى العراق، السيدة يانا هيباسكوفاف، التي أشارت في كلمتها عند افتتاح مؤتمر بغداد الدولي لمكافحة الإرهاب إلى أن الدول الثمانية والعشرين التي تكون الاتحاد الأوروبي تدعم جهود العراق الجارية في مكافحة الإرهاب، وطلبت تعاضد الدول واتخاذ إجراءات سريعة وراعية منها التنسيق الأمني والاستخباري بين دول المنطقة لتفكيك شبكات الإرهاب، والعمل جميعاً على تخفيف منابع الإرهاب مالياً، وفرض العقوبات، وحظر الأنشطة الداعية للفكر الإرهابي. نحن نحارب الإرهاب نيابة عنكم، فنرجو مساعدتكم البناءة والمقننة لمنع انتشاره والقضاء عليه.

قلنا منذ ثلاثة أعوام إن عدم حل النزاع في سوريا سيؤدي إلى انتشار نشاط المنظمات الإرهابية في المنطقة، وقد بلغ فعلاً العراق ودول الجوار الأخرى، ولا يزال مستمراً في الانتشار تزامناً مع فشل مؤتمر جنيف ٢. ونشددا مجدداً من هذا المنبر على الضرورة الملحة لإيجاد حل سياسي للمأساة التي أصبحت، بشهادة كل المراقبين، الأسوأ في هذا القرن.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية التي تواجه العراق والحالة الإنسانية الصعبة في الأنبار، فإننا اليوم نقوم بإيواء أكثر من ربع مليون مواطن سوري. وعليه، ناشد مجلس الأمن معاقبة الدول التي تسمح بحشد المقاتلين الإرهابيين على أراضيها وتدفع بهم إلى دول أخرى في حرب قدرة ضد الإنسانية والاستقرار والتنمية.

إن الصعوبات الأمنية والإنسانية لم تمنع العراق من الاستمرار في مساره الديمقراطي، فكل القوى السياسية العاملة على الساحة العراقية تؤكد أهمية خوض الانتخابات العامة المقبلة. وإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تعمل على مدار الساعة لإنجازها في موعدها المحدد في ٣٠ نيسان/أبريل، وهي حريصة على أن تكون حرة ونزيهة ودستورية وبشهادة

المساعدات إلى المتضررين من مواطني محافظة الأنبار النازحين من المناطق التي تستهدفها المنظمات الإرهابية، وساعدت على عودتهم إلى مناطق سكنهم تزامناً مع تحقيق التقدم في عمليات الأنبار.

لقد علمتنا الخبرة المبررة في الأعوام الماضية أن المعالجة العسكرية الصرفة لن تنجح في وقف الإرهاب؛ وهي أبعد عن معالجة التصدعات الطائفية والعرقية والإقليمية التي يستغلها التطرف المتسلح بالعنف. لذلك نعمل على إزالة أسباب السخط والاستياء الذي يقتات عليه الإرهابيون. ولأجل بلوغ هذه الغاية، اتبع العراق استراتيجية شاملة متعددة الأوجه في إدارة الحكم دستوريا لشمول جميع شرائح المجتمع بالتنمية الاقتصادية. وخلال الأشهر الماضية، خصصت حزمة اقتصادية بقيمة مليار دولار لإعادة إعمار وتنمية محافظة الأنبار.

خلال السنين الماضية، واجه العراق هجمة شرسة وواسعة من التنظيمات الإرهابية التي تهدف إلى إفشال العملية السياسية في العراق ومؤسساتها عبر القتل العشوائي الذي شمل كل الطوائف والمكونات العراقية. وبما أن الإرهاب لا يعرف الحدود فسوف ينتشر ما لم يتم تقويضه. وقد استضاف العراق في منتصف الشهر الجاري ٥٠ دولة ومنظمة شاركت في مؤتمر بغداد الدولي الأول لمكافحة الإرهاب سعياً منه لاستئصال هذه الآفة التي عانى منها العراق بشكل كبير، حاشداً لها كل الإمكانيات المتوفرة. وأشار رئيس الوزراء نوري المالكي في كلمته خلال المؤتمر إلى أن العراق حذر مراراً وتكراراً من انتشار التطرف والإرهاب، وأن استمراره في العراق وسوريا سوف يؤدي إلى انتشاره في المنطقة والعالم، لأن الإرهاب ليس له حدود ولا توجد دولة محصنة من خطره، داعياً المجتمع الدولي إلى التعاون لمكافحته.

وفي هذا الإطار نتقدم بالشكر إلى مجلس الأمن على تأييده جهود الحكومة العراقية لمكافحة الإرهاب عبر البيان

العراق قد أنهى القضايا الحدودية مع دول الجوار، متطلعا إلى آفاق واسعة لتطوير التعاون في كافة المجالات معها. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار جمهورية إيران الإسلامية العفو عن مئات من مواطنيها الأعضاء في منظمة مجاهدي خلق الإرهابية والموجودين في مخيم "الحرية" في بغداد والسماح لهم بالعودة إلى إيران. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة العراق في نقل بقية أعضاء هذه المنظمة الإرهابية إلى دول أخرى لإنهاء وجودها غير القانوني في العراق منذ أكثر من عقدين.

ختاما، نثمن جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم المشورة والدعم للحكومة العراقية، وخاصة في مجال الحوار السياسي الشامل بين القوى العراقية وفي مجال المساعدات الفنية لضمان انتخابات برلمانية حرة ونزيهة. ولا يسعنا إلا أن نكرر تقديرنا وشكرنا للسيد ملادينوف وفريقه العامل على تفانيهم، متمنين لهم النجاح في الاستمرار في مساعدة العراق.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

المراقبين الدوليين، كما تم في الانتخابات الثلاث الماضية. وفي نفس المسار وإيماننا بالدور المهم للمرأة في منع الصراعات وحلها وبناء وحفظ السلام، تم إطلاق الخطة الوطنية للأعوام من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٨، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الخاص بالمرأة والسلام والأمن. وبذلك، أصبح العراق أول بلد في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا يطلق مثل تلك الخطة.

واصل العراق انتهاج سياسة دولية مبنية على أساس المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام القانون الدولي والالتزام بواجباته وقد استطاع خلال الفترة الأخيرة أن يعمق التعاون مع دولة الكويت الشقيقة إلى مستويات غير مسبقة وتم التوقيع على اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمار والسياحة. كما أودع العراق والكويت، بصورة مشتركة لدى الأمين العام للأمم المتحدة، صك اتفاقية الملاحة في خور عبد الله. ويستمر العراق في بذل جهود حثيثة لإيجاد رفات المفقودين الكويتيين والأرشيف الوطني ويبقى حريصا على الوصول إلى نتائج ملموسة لهذين الملفين.

وبالإضافة إلى نجاح العراق في ترميم العلاقات مع دولة الكويت الشقيقة، توصل العراق مع جاراته الأخرى، جمهورية إيران الإسلامية، إلى توافقات بشأن ترسيم الحدود البرية والحدود النهرية في شط العرب. وبمجرد تحقق ذلك، يكون